رؤية حول السياحة في الجزائر مقارنة بمثيلتها في تونس والمغرب

A vision about tourism in Algeria compared to that in Tunisia and Morocco

د. بوحفص حاكمي

أستاذ محاضر صنف "أ"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة وهران2– الجزائر

dr-bouhafs@hotmail.fr

أ. خديجة العارف

باحثة دكتوراه بمخبر البحث LAMEOR - جامعة وهران2

khadidja-laref@outlook.fr

ملخص:

تتناول هذه الدراسة رؤية لإمكانات تطوير قطاع السياحة في الجزائر في ظل تراجع المورد الرئيسي بسبب ارتباط الاقتصاد بالنفط الجزائري ، في الوقت الذي تشكل فيه السياحة في الجزائر قطاعًا حيويًا غير مستغل وموثوق به جزء من استراتيجية شاملة لفك الارتباط عن النفط من ناحية.

من ناحية أخرى ، حققت السياحة في العالم اليوم تسارعًا في النمو وتمكنت بعض البلدان من الاستفادة بشكل متزايد من النمو العالمي في السياحة ، والبعض الآخر ، لا سيما البلدان النائية لتصدير أسواق السياحة وتحاول الاستفادة من هذا التطور والعمل لجلب الاستثمار لتطوير الخدمات في محيط المواقع والأماكن السياحية ، وبالتالي توفير الحافز لتطوير القطاعات الأخرى. على الرغم من التصور السلبي عن قطاع السياحة ، الذي كان يعتبر في السابق مجرد نشاط ترفيهي لا يحقق أي عوائد اقتصادية ، أصبح الآن نشاطًا اقتصاديًا ضمن القطاعات الرئيسية المدرجة في الحسابات القومية ، ومن معظم القطاعات في التجارة الدولية ، أصبح أول مصدر دخل للعديد من الدول.

الكلمات المفتاحية: أهمية قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني ، عناصر السياحة في الجزائر (تونس والمغرب مقارنة) ، آفاق السياحة في الجزائر.

Abstract:

This study deals with a vision of the potential of the development of the tourism sector in Algeria in light of the decline of the main supplier because of the link economy in Algeria oil, at a time when tourism in Algeria constitutes a vital sector untapped and reliable part of a comprehensive strategy to disengage the oil on the one hand.

On the other hand, tourism has achieved in the world today hasty growth and managed some of the countries to benefit increasingly from the global growth in tourism, others, particularly remote countries for exporting tourism markets and is trying to take advantage of this development, working to bring investment to develop services in the vicinity of the sites and places tourist areas, thus providing incentive to the development of other sectors. In spite of the negative perception about the tourism sector, previously regarded as just a recreational activity

does not bring any economic returns, is now an economic activity within the major sectors included in the national accounts, And from most sectors in international trade, and it became the first of income for many countries source.

Key words :The importance of the tourism sector in the national economy, the elements of tourism in Algeria (Tunisia and Morocco compared), The prospects of tourism in Algeria.

تقديم:

إن هذه الدراسة تتناول رؤية حول إمكانيات تطوير القطاع السياحي في الجزائر في ظل انحسار المورد الرئيسي بسبب ارتباط الاقتصاد الجزائري بالنفط، في الوقت الذي تشكل فيه السياحة في الجزائر قطاعا حيويا غير مستغل ويمكن التعويل عليه ضمن إستراتيجية شاملة لفك الارتباط بالنفط من جهة. ومن جهة أخري، حققت السياحة في العالم اليوم نموا متسارعا حيث تمكنت الدول المتقدمة ومنها الأسيوية الاستفادة بشكل متزايد من النمو السياحي العالمي الذي بلغت نسبته 5%، لتصل إلى 13 مليون سائح دولي خلال عام 2015 (OMT, 2015). بينما يحاول البعض الآخر وخاصة الدول الإفريقية التي لا زالت بعيدة عن تحقيق مستوى الجاذبية الاستفادة من هذا التطور، ذلك بتشجيع الاستثمار وتطوير الخدمات في المناطق السياحية، مما يحفز على تنمية القطاعات الأخرى.

وفي هذا السياق، أصبح القطاع السياحي يحتل مكانة هامة في التنمية الاقتصادية، مما يتطلب ذلك الوقوف على مجموعة من المحددات الجاذبة لتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني. وعليه يمكن القول بان السياحة اليوم أصبحت صناعة متكاملة تتضمن التخطيط، الاستثمار، التسويق والترويج، وهي صناعة متعددة المراحل تتفاعل وتعتمد على القطاعات الأخرى، وتعتبر عاملا مساعدا في تطوير البنية التحتية للاقتصاد. وبالتالي فهي قطاع إنتاجي يلعب دور مهم في زيادة الدخل وتحسين وضعية ميزان المدفوعات وتدفق العملة الصعبة. كما تعتبر فرصة للتشغيل في ظل ضعف توظيف القطاعات الأخرى. حيث تبرز كنشاط اقتصادي كثيف العمالة سواء من حيث الإطار المؤسساتي المقدم للخدمات السياحية أو من خلال المؤسسات المرافقة للسياحة مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يديرها الحرفيون. ومنه نجد أن أداء القطاع السياحي يعتمد بشكل مباشر على زيادة الإنتاجية في القطاعات التي تتصل به والخدمات التي تتفاعل معه من وسائل نقل ووسائل اتصال، نوعية الطرقات وحجم ونوعية الفنادق وغيرها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة قطاع السياحة في الجزائر فيما يلي:

- ارتباط الاقتصاد بمادة أولية واحدة يخلق ضغوط كبيرة على الاقتصاد،
- وجود العديد من المقومات السياحية الثرية والمتنوعة وغير مستغلة حاليا،
- هناك توجه حكومي حاليا للبحث عن مصادر وقطاعات بديلة عن النفط.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلي بيان:

- معرفة الإمكانات السياحية الموجودة في الجزائر وإمكانات استغلالها،
- تقديم رؤية حول المداخل الجديدة للتنمية بالاعتماد على قطاعات يمكنها أن تكون بديل هام للنفط،
- ضرورة اعتماد السياسات الاقتصادية في الجزائر على هذا القطاع الحيوي بما يحتويه من مؤهلات غير مستغلة بما يكفي.

لإشكالية:

لمعالجة هذا الموضوع تطرح الدراسة الإشكالية الآتية:

- ما هي أهم المقومات السياحية في منطقة شمال إفريقيا؟
- هل المميزات السياحية التي يتميز بها كل بلد يكون لها اثر في الجذب السياحي؟
- ما هي المجالات التي يمكن للجزائر التعويل عليها للمساهمة في أن يكون البلد قطبا سياحيا بامتياز؟
- وما هي أنواع السياحة التي يمكن العمل عليها انطلاقا من حالة الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

تعتمد الدراسة على الفرضيات الآتية:

- صارت السياحة في الجزائر بديلا مهما ومدخلا تنمويا رئيسيا في ظل انحصار موارد البلاد من النفط.
- تملك الجزائر مقومات وإمكانات سياحية مهمة لكنها غير مستغلة يمكن أن تعول عليها في بناء إستراتيجية لمنافسة الدول المجاورة لجلب السياح؟

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهجية الآتية:

- **الإطار النظري للموضوع والدراسات السابقة:** نحاول من خلاله توضيح الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي من خلال إبراز أهميته في الناتج وفي خلق فرص العمل على المستوي العالمي، ومن حيث أهميته في توظيف عوائده في البنية التحتية وتطوير المناطق المجاورة للقطاع سواء كانت مناطق حضرية أو تطوير الحرف والصناعات التقليدية والنقل. كما تحاول الدراسة إبراز أهميته في تخفيف الضغط على ميزانية الدولة في بلد يعتمد كليا على النفط (الجزائر) مقارنة بدول نوع ما تعتمد على التنوع الاقتصادي (تونس والمغرب).
- **الإطار التطبيقي:** نحاول من خلاله دراسة الإمكانات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر والمخططات التي تتبناها لتطوير هذا القطاع.

- **أولا: الإطار النظري والدراسات السابقة:** قبل البدء في دراسة السياحة في الجزائر لابد من الإشارة إلى أنه هناك العديد من الدراسات السابقة نذكر منها:

- **ناجي التوني (2001) دور وأفاق القطاع السياحي في اقتصاديات الأقطار العربية،** المعهد العربي للتخطيط الكويت،وقد انتهت الدراسة إلي أن الأقطار العربية تتمتع بميزة نسبية من حيث جذب السياح من خلال الزخم الكبير للموقع التاريخية والثقافية والتراثية والدينية، وتتمتع بأسعار منخفضة إلا أنها ماتزال بعيدة عن الدول السياحية المعرفة في العالم من خلال التصنيف السياحي العالمي.

- **فراح رشيد وبودلة يوسف (2012) الجزائر "دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد (12)**وانتهت الدراسة إلى أن النشاط السياحي في الجزائر يعرف عدة اختلالات وأن المنتج السياحي يعجز عن الاستجابة لزيادة الطلب السياحي ودعت إلي الاهتمام أكثر بهذا القطاع الهام.

- **يحي سعيدي وسليم العمراوي (2013)،مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، وأكدت الدراسة علي أن الجزائر وعلي الرغم من تحسن طلب السياحة الوافد إلا انه يبقي دون المستوي المطلوب والإمكانات المتاحة، ومن ثم فان القطاع يعرف عدة نقائص ومكامن ضعف عديدة للأسباب عديدة تتعلق بنقص العرض السياحي والخدمات المقدمة وغلاء الأسعار رغم الاهتمام الحكومي.

ثانيا: الأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة

تعتبر السياحة اليوم من المصادر الأساسية لتنويع الاقتصاد خاصة على مستوى الدول النامية، بحيث تمثل بديلا هاما للقطاعات الأخرى التي لا تمتلك فيها هذه الدول قدرات تنافسية كبيرة، ويبرز ذلك من الإحصائيات الخاصة بعدد السياح في العالم. والتي تؤكد تجاوز عدد السياح 000 283 10 سائح في المغرب سنة 2014، تليها تونس 000 069 6 سائح، أما الجزائر فبلغ عدد السياح الوافدين إليها 000 301 2 World Tourism Organization,2015). لذلك تعتبر عملية التنمة السياحية من القضايا المعاصرة كونها تهدف إلى الإسهام في الدخل القومي، الزيادة في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية مما يؤدي إلى انتعاش الميزان المدفوعات وخلق فرص العمل.

➢ مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

تشير إحصائيات المجلس العالمي للسياحة والسفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل إلى 10%، وبالنسبة للجزائر فإن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي تعد ضعيفة جدا كما يتضح من الجدول الآتي:

الجدول 01: نسبة مساهمة المباشرة القطاع السياحي والسفر في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000-2015

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المساهمة	3.14	3.24	3.33	3.40	3.64	3.88	3.30	3.23
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المساهمة	3.11	3.66	3.40	3.29	3.33	3.55	3.26	3.54

Source: World Travel and Tourism Council, 2015

يتضح من الجدول السابق بأن مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي متدنية جدا ولم تتجاوز 3.54 % كحد أقصى خلال الفترة، حيث كانت هذه المساهمة في أدنى مستوى لها سنة 2008 بنسبة 3.11% ويعود هذا الانخفاض نتيجة الأزمة المالية التي ساهمت في ضعف تدفقات رؤوس الأموال الدولية.

كما أن ضعف أداء القطاع السياحي ومحدودية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تعود أساسا إلى عدم تنمية هذا القطاع اقتصاديا منذ الاستقلال، ويرد ذلك إلى طبيعة النموذج الاقتصادي القائم على الطلب وعلى إستراتيجية الصناعات المصنعة كجوهر عملية تسريع التنمية الاقتصادية، وذلك عكس كثير من الدول المجاورة كالمغرب وتونس التي أعطت أولوية للقطاع السياحي ضمن مخططات التنمية وتحسين ميزتها التنافسية في هذا القطاع على المستوى الدول والجدول التالي يبين مدى مساهمة القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

الجدول 02: المساهمة المباشرة القطاع السياحي والسفر في معدل التنمية الاقتصادية (المغرب، الجزائر، تونس) للفترة 2014 2015

البلد/ السنة	الجزائر		المغرب		تونس	
	2014	2015	2014	2015	2014	2015
الناتج المباشر في التنمية الاقتصادية %	4.32-	11.03	2.91	0.12-	5.47	22.14-

Source: World Travel and Tourism Council, 2015

- **مساهمة قطاع السياحة في توفير مناصب العمل**

تعد السياحة من بين أكبر القطاعات توفيرا لفرص العمل فهي صناعة كثيفة العمالة، وتساهم في خلق فرص العمل بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال القطاعات الداعمة للسياحة. والجدول التالي يوضح تطور عدد العاملين في قطاع السياحة في الجزائر وبعض الدول المجاورة.

الجدول 03: مساهمة القطاع السياحي في توفير مناصب العمل

البلد/ السنة	الجزائر		المغرب		تونس	
	2014	2015	2014	2015	2014	2015
عدد العاملين (الوحدة ألف عامل)	305.91	327.31	757.69	731.53	233.54	185.29
المساهمة الإجمالية في العمالة %	5.57	5.68	15.89	15.65	14.05	11.52

Source: World Travel and Tourism Council, 2015

وفي هذا الإطار، نجد أن نسبة حجم العمال في القطاع السياحي في الجزائر بالنسبة للمجموع العام يبقى غير كافيا وضعيفا من حيث قدرته في توفير فرص العمل، وهو ما يتجلى بنسبة 5.57% في 2014، في حين نجد أن القطاع يساهم في توظيف أكثر من 15% في المغرب.

- **مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات**

تساهم السياحة في تحسين ميزان المدفوعات من خلال تقديمها منتجا سياحيا تصديريا جديدا منافسا، حيث إنه نتيجة لتحفيز الطلب على السلع وعلى الخدمات الترفيهية، فإن الإنتاج المحلي من هذه السلعة والخدمات قد يزداد بصورة تمكنه من التموقع بوفرات اقتصادية، وبهذا يمكن تصدير بعض هذه السلع والخدمات. والشكل 01 يمثل تطور ميزان المدفوعات الجزائري الذي يشمل إيرادات ونفقات السياحة الدولية خلال الفترة 2000-2015.

الشكل 01: نفقات السياحة الدولية، (%من إجمالي الواردات)

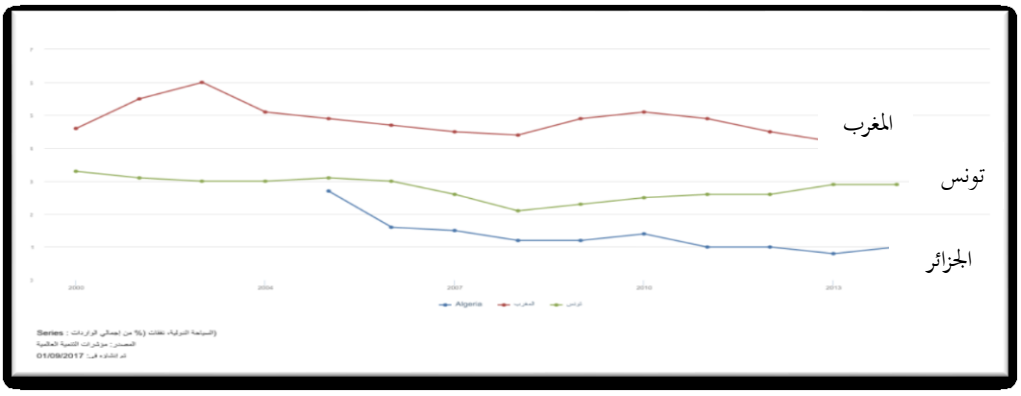

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية، 2015

الشكل 02: إيرادات السياحة الدولية، (%من إجمالي الصادرات)

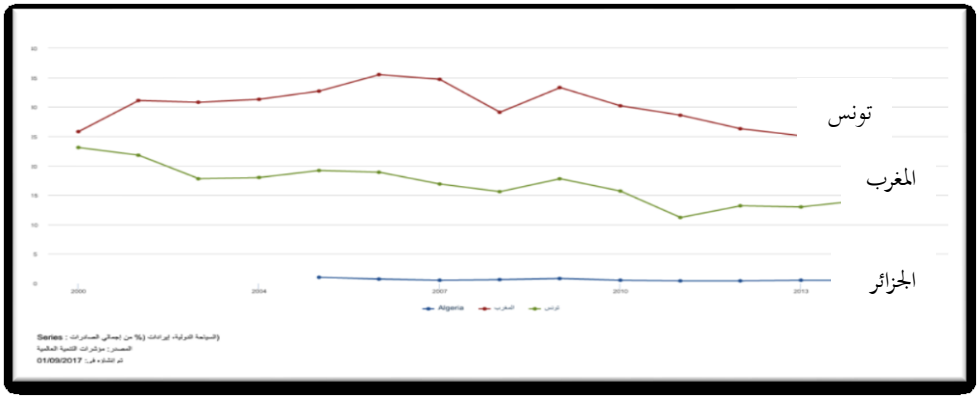

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشرات التنمية العالمية، 2015

يتضح من الشكل أن رصيد الميزان السياحي في المغرب يساهم بدرجة كبيرة في تخفيض العجز في الميزان التجاري الإجمالي من خلال حجم مساهمته بقسط كبير في الصادرات غير المنظورة؛ حيث أن ميزان المدفوعات السياحي لها يحقق إيرادات مالية متنامية لتبلغ نسبة 25.1% و14.1% في تونس، عكس ذلك يحصل في الجزائر حيث يحقق ميزان المدفوعات السياحي خسائر متنامية في ميزان المدفوعات القومي التي تبلغ نسبته 0.5%.

ثالثا: السياحة في شمال إفريقيا

إن الموقع الطبيعي للجزائر جعلها من البلدان التي تُوفر لزائريها أنواعا مختلفة من السياحة على غرار السياحة الجبلية، السياحة الحموية، السياحة البحرية، السياحة الصحراوية، السياحة البيئية، السياحة الدينية..كما ساعدها هذا الموقع الاستراتيجي على ثراء وتنوع تراثها الثقافي نتيجة للحضارات التي قامت على أرضها وكذا نتيجة احتكاكها بمختلف الحضارات التي نشأت على ضفاف البحر الأبيض المتوسط أو جنوب الصحراء الإفريقية الكبرى ودول الساحل. وبالمثل المغرب وتونس التي تتميز ببيئة جاذبة للسياح من مختلف دول العالم.

وفي هذا الصدد، حاولت المنظومة السياحية الجزائرية الاستفادة من هذا التراث الطبيعي والثقافي الغني، من خلال العمل على تحويله إلى قطاع منتج للثروة. لكن في الواقع لم ترتق بعد هذه المنظومة إلى مستوى خلق الثروة ولا إلى مستوى الإمكانيات السياحية المادية واللامادية التي يحوزها إقليم الجزائر من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه (1)

1 – قطاع السياحة في تونس:

تعتبر تونس أحد البلدان السياحية الهامة في حوض المتوسط، واهم بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب المنظمات الدولية، وتجتذب عادة السياح من جميع أنحاء العالم عكس حالة الجزائر، وتتجه نحو التنوع في مصادرها بالنسبة للأسواق ذات القيمة المضافة العالية والإنفاق الكبير الذي تعرف عدة مناطق (القارة الأسيوية) وتعمل تونس على جذب السياح من هذه الأسواق واستقطابهم عبر سياسات وعروض ترويجية وتسويقية جذابة وتستقطب الطبقات المتوسطة الأوروبية التي شكلت القاعدة الواسعة للسياح الوافدين لتونس خلال السنوات الماضية، وهذه الفئات التي تأثرت بفعل الأزمة المالية الأمر الذي حد من قدراتها الذاتية على الطلب السياحي. وتشمل الأنشطة السياحية في تونس سياحة المؤتمرات والتدريب، السياحة الرياضية، سياحة الترفيه، الصحية..الخ، من خلال اعتمادها على التكنولوجيا المعلومات والاتصال، واعتبر ذلك رهان لدعم قطاع السياحة والمحافظة على حصة السياحة من السوق السياحية وخاصة المحافظة على موقع تونس من السوق المتوسطية.(3)

- **الاهتمام بالقطاع**

تزايد الاهتمام الحكومي بالقطاع خلال العقديين الماضيين من خلال الاعتماد على خطة لتنمية القطاع تهدف إلي تحقيق:

– توفير البنية التحتية وتطوير المرافق السياحية
– إمداد القطاع السياحي بالإطار البشري اللازم من خلال التكوين.

- تنويع أنماط الإيواء
- استقطاب السياح ذوي القدرات الشرائية العالية
- إبراز المخزون الحضاري والثقافي

واستطاعت تونس بفضل هذه السياسات أن تدعم مكانتها في أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رغم المنافسة الحادة من بلدان في المنطقة مثل مصر والمغرب، وعلى غرار الاستثمارات الأجنبية حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي تونس بلد نموذجي، تعتبر كمثال في السياحة الرياضية والسياحة الصحية كمكمل للمنتج السياحي الشاطئ، ورغم ذلك لا تزال هناك أوجه نقص عديدة ومعوقات لابد من التغلب عليها وتجاوزها نذكر منها (4):

- نقص في طاقة الاستيعاب من حيث البنية التحتية والمرافق العامة (تقدر طاقة الإيواء مثلا 240 ألف سرير توفرها 850 وحدة سياحية)، (عدد الليالي 35 ليلة سياحية سنويا)،
- نقص في الإطارات المؤهلة رغم وجود العديد من المعاهد والمدارس المختصة،
- نقص الإنفاق العام والاستثمار في القطاع السياحي،
- نقص الأمن السياحي.

ومن أهم المؤشرات السياحية في تونس: نجد أن السياحة في تونس تشكل مورد اقتصادي هام بحيث توفر 400 ألف فرصة عمل، وتمثل 16 بالمائة من الناتج سنة 2000، تستقطب 7ملايين سائح سنويا (2009)، تشكل السياحة في تونس ما يصل إلى 20 بالمائة من العملة الصعبة، وتغطي 56 بالمائة من العجز التجاري. كما تجلب رياضة (الغولف) مثلا 70 ألف سائح، كما تعمل على تطوير السياحة الصحية حيث يوجد أزيد من 50 مركز صحي فتح 6 منها سنة 2010.(5)

2- قطاع السياحة في المغرب:

المغرب بلد غير متطور سياحيا مقارنة بتونس ومصر، لذلك تبذل الحكومة جهود كبيرة لجعل القطاع منافس في المنطقة ورغم ذلك هناك عوامل لتطور هذا القطاع نذكر منها الموقع الجغرافي، قرب البلد من اروبا، الطبيعية الجبلية للبلد، امتداد الشواطئ المغربية علي البحر المتوسط، إضافة إلى المخزون التراثي والثقافي الإسلامي الكبير.

ولذلك فان السياحة في المغرب تعتبر ثاني أهم قطاع استراتيجي، والمصدر الأول للبلد من العملة الصعبة بعد صادرات الفوسفات وتحويلات العمال، وقد تحولت إلى رهان حقيقي من خلال المخطط 2000 – 2010، ويتوقع أن ينشا 147 ألف فرصة عمل بحلول 2020 ويساهم بما يصل إلى 150 مليار درهم، وقد عملت المغرب على دعوة الشركات الأجنبية للاستثمار في القطاع (نجد مثلا قيمة المشاريع السياحية لمجموعة البركة 500 مليون دولار)، وتتوجه السياحة في المغرب إلى السياح الأوروبين أن عددهم يصل إلى 73 بالمائة من السياح، و15 بالمائة من أمريكا الشمالية، كما أن عدد الليالي السياحية بلغ 11 مليون ليلة سنة 1999 بمتوسط إقامة يصل إلى 10 ليالي لكل فرد(رغم أن هناك توجه جديد متمثل في الإقامة القصيرة لمدة يومين آو ثلاثة بأسعار تقدمه بعض الشركات المغربية (شركات الطيران) منخفضة ومغرية، بطاقة استيعاب قدرها 94 ألف سرير.(6)

وتتعدد المقومات والمؤهلات السياحية بالمغرب وعلي سبيل المثال يمكن ذكر:

- مؤهلات حضارية (عادات، فنون، عمران...الخ)
- مؤهلات طبيعية (الوحات، الشواطئ، الكثبان)
- مؤهلات تتعلق بنية تحية (فنادق، مركبات سياحية، شبكة نقل متنوعة)

وسجل المغرب 8 مليون سائح في سنة 2008 أي بنسبة نمو وصلت 7% مقارنة مع سنة 2007 وهو ما يدر 5.2 مليار أورو (58 مليار درهم) من العائدات التي حققتها السياحة المغربية.

ويشار إلى أن هذه العائدات المالية تراجعت في سنة 2008 بما نسبته 1% قياسا إلى سنة 2007 ويعود سبب هذا التراجع أساسا إلى تقلبات سعر الصرف بالخارج حسب تفسير وزير السياحة المغربي. ففي المغرب أعدت السلطات العمومية إستراتيجية للعمل (CAP 2009) للحد من آثار الأزمة العالمية على القطاع السياحي الذي يعول عليه الاقتصاد. وقد تطلب بناء هذا القطاع وتأهيله استثمارات ضخمة من القطاع العام والقطاع الخاص وإعداد تجهيزات فندقية وإقامات سياحية وشبكة مواصلات برية وبحرية وجوية للرفع من مستوى الأداء والكفاءة وتوسيع وتنويع العرض للمنتوج السياحي.

كما أن القطاع المالي والبنكي المغربي الذي لم يتأثر بالأزمة المالية العالمية بمقدوره اليوم أن يواصل دعمه للقطاع السياحي المغربي وذلك بتأمين التمويلات الضرورية للمشاريع السياحية وبجلب المزيد من الاستثمارات في المجال السياحي. ذلك في سياق التوجهات والتدابير الاحترازية والوقائية التي سنتها الدولة في إطار مخطط اليقظة الاستراتيجي والمخطط لاستباقي المضاد للأزمة (CAP 2009) (7) الذي رصدت له الميزانية العامة للدولة مخصصات مالية بواقع 100 مليون درهم، تم التنسيق مع الهيئات التمثيلية للمهنيين السياحيين والفندقيين لإسناد البرامج المرسومة ضمن الإستراتيجية الوطنية للسياحة وتفعيلها على الصعيد الجهوي من خلال خطط العمل للمجالس السياحية. ويتوخى المخطط السياحي (CAP 2009) وهو مخطط إرادي وتوافقي، النهوض بالمهام الآنية التالية:

– جلب المزيد من السياح الأجانب عبر تنويع العرض السياحي ورصد الأسواق السياحية (أوربا الشرقية، روسيا ودول الخليج)،

– إنشاء وحدة تابعة للمكتب الوطني المغربي للسياحة مكلفة بتسويق وترويج سياحة المؤتمرات والندوات.

تقوية اليات وأدوات التسويق السياحي عبر الأنترنت،

– تنظيم الحملات الإشهارية والترويجية والتعبوية لتنشيط حركة السياحة الدولية والتيارات السياحية من داخل الجالية المغربية المقيمة بالخارج،

– فتح خطوط رحلات جوية جديدة،

– تثمين وتقوية وجهات سياحية جديدة وإضافية في أقطاب الجذب السياحي والتنمية الجهوية وإعفاء الرحلات الجوية غير المنتظمة من بعض الرسوم الجنائية.

ومن الواضح أن هذه السلسلة من التدابير والإجراءات المتخذة تحسبا لمواجهة انعكاسات وتأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على قطاع السياحة في المغرب باعتباره قطاعا استراتيجيا وأساسيا في الاقتصاد

الوطني من شأنه أن يخفف من الإكراهات التي قد تعوق مساره في اتجاه تجاوز حالة الانحسار التي ظهرت في أوائل سنة 2009 واستعادة عافيته التي يستهدفها المخطط الأزرق كاستحقاق لبلوغ هدف عشرة ملايين سائح يجب كسبه كرهان مستقبلي للسياحة المغربية.**(8)**

وفي الأخير يمكن القول أن أهم المشاكل التي تواجه القطاع السياحي في المغرب تتعلق بنقص البنية التحتية للقطاع، وقلة المرافق التعليمية والتدريبية، بالإضافة إلى نقص الأموال المرصودة للتسويق والترويج للقطاع السياحي. كما يعتبر المغرب الوجهة السياحية التي تحظى بأعلى نسبة إقبال في شمال إفريقيا، حيث يواصل جذب سياح من العالم أجمع بفضل استقراره السياسي والسوسيو–اقتصادي، بخلاف الوضع السائد في البلدان الأخرى بالمنطقة التي شهدت اضطرابات (صحيفة (توريزمروفيو) الإلكترونية البريطانية).

وأن قطاع السياحة المغربي أسهم بأزيد من 8.6 في المائة من الناتج الداخلي الخام في سنة 2013، أي ما يعادل 9.5 ملايير دولار، في وقت ينتظر أن ترتفع فيه المداخيل ب8.1 في المائة في 2014 مقارنة بالسنة الماضية، وأن الموسم السياحي سنة 2014، و"متواضعا على مستوى المردود السياحي" بالنسبة لتونس، "وجيدا" بالنسبة للمغرب. وحسب توقعات الذي يتوقع وفود أزيد من 11 مليون سائح على المملكة (المكتب الوطني المغربي للسياحة 2014)، يعمل المغرب على تعزيز قدرات الاستقبال لديه، والربط الجوي، والشراكات مع دول جنوب المتوسط، وحسب معطيات وزارة السياحة في المغرب فان القطاع يساهم بشكل كبير في خلق الثروات وتقليص البطالة والفقر، حيث يمثل حوالي 12 في المائة من الناتج الداخلي الخام، كما يعتبر هذا القطاع ثاني قطاع يوفر مناصب الشغل في المغرب ويمثل موردا مهما للعملة الصعبة إلى جانب تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. وقد وصلت المداخيل التي ضخها غير المقيمين في المغرب سنة 2013 (خارج النقل الدولي) إلى حوالي 57.5 مليار درهم.

رابعا: المقومات السياحية في الجزائر مقارنة بتونس والمغرب

إن القطاع السياحي في الجزائر يحتل المرتبة العاشرة من حيث السياحة العالمية، وذلك بفضل وجود العديد من المقومات والإمكانات السياحية الكبيرة غاية في التنوع والتميز (شمس، المناخ، مناظر طبيعية (تتمتع بنصيب وافر من الجمال العذري) مناظر الصحراء، أثار متنوعة إسلامية اسبانية، فرنسية، عثمانية، شواطئ غاية في التنوع..) وهي ما تزال غير مشغلة مقارنة بالسياحة في المغرب وتونس، لكن غياب الإرادة السياسية وإستراتيجية شاملة لاستقطاب السياح وبلورة إستراتيجية سياحية متكاملة لحد ألان حال دون استغلال هذه الإمكانات، زيادة على أن طبيعة الاقتصاد الجزائري شوهت هيكل وبنية الاقتصاد وأبعدت القطاعات الرئيسية ماعدا البترول، وبالتالي فان مساهمة القطاع في الاقتصاد الجزائري تبقي ضعيفة لا من حيث المساهمة في الناتج 8.1 بالمائة و9.5 بالمائة من الاستثمارات المنتجة، و3.9 بالمائة من قيمة الصادرات. **(9)**

كما أن السياحة في الجزائر تختلف عن مثيلتها في تونس والمغرب حيث تستقطب أعداد اقل من السياح رغم أنها تمتلك تنوع كبير في المناخ من جهة وتنوع في الآثار كما ذكرنا سابقا. وفي هذا السياق هناك العديد من المناطق السياحية تلك التي حددها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم حيث شملت 7 مناطق سياحية كبرى وفقا المؤهلات الخاصة بكل منطقة من التراب الوطني ومن أهمها نذكر مايلي:

➢ **القطب السياحي المتميز شمال شرق**

يشمل مناطق السواحل والسهول الشمالية (سكيكدة، قالمة، عنابة، الطارف، سوق أهراس، تبسة) ويتميز بأكثر من 300 كلم من الساحل و874.000 هكتار من الغابات.كما يعتبر نقطة إرتكاز وبمثابة القاطرة للتنمية السياحية على المستوى الجهوي، ويتوفر هذا القطب على إمكانيات كبيرة لتطوير السياحة في الجبال.

الشكل 03: القطب السياحى شمال

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مؤشرات القطاع السياحي، 2015

➢ **القطب السياحي المتميز شمال وسط**

يتميز هذا القطب بموقعه في وسط البلاد وعلى واجهة البحر الأبيض المتوسط، والذي يشمل (الجزائر العاصمة، تيبازة، البليدة، بومرداس، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة،تيزي وزو وبجاية). ويمتد على مسافة 615 كلم، أي 51% من الشريط الساحلي الجزائري، وهذا يخدم البنية التحتية التي تمثل أساس التنمية،كما يضم وسائل الراحة الإستثنائية على المستوى الوطني والدولي الذي يقدم خدمات متنوعة لأقطاب النشاطات الصناعية ولما له من إمكانيات تساعده على جذب السياح.

الشكل 04: القطب السياحى شمال وسط

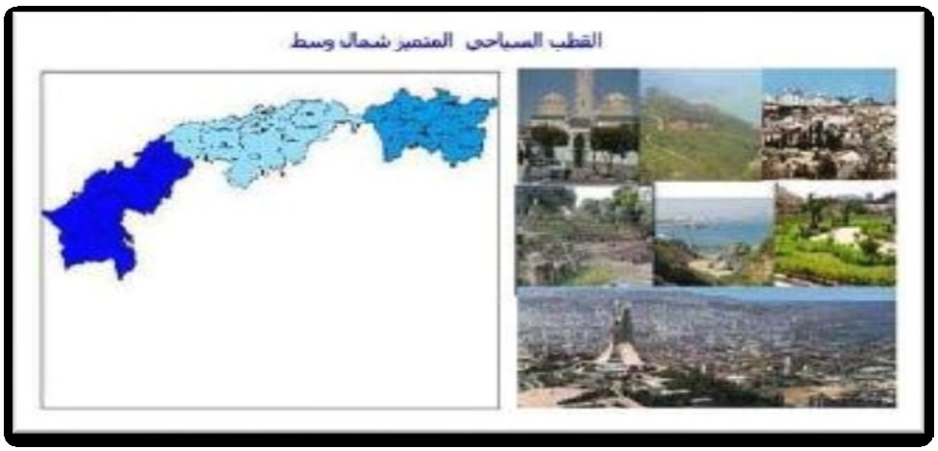

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مؤشرات القطاع السياحي، 2015

- **القطب السياحي المتميز شمال غرب**

يتميز هذا القطب بموقعه الجغرافي الاستراتيجي الهام الذي يقع على أقل من ساعتين من السوق الرئيسي لهواة السياحة لأوروبا (إسبانيا). والذي يشمل (وهران، عين تيموشنت، تلمسان، مستغانم، معسكر، سيدي بلعباس وغليزان). ويملك هذا القطب مساحة 35.000 كلم² متنوع ببنية تحتية متطورة ويضم معدات معتبرة على المستوى الوطني والدولي، خدمات، صناعة ثقيلة، إمكانيات ثرية ومتنوعة مما يشجع جاذبية أكبر وشغور غير مدروس لبعض الفضاءات السياحية.

الشكل 05: القطب السياحي شمال غرب

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مؤشرات القطاع السياحي، 2015

كما تتوفر الجزائر على هضاب الأطلس الشمالي التي تتميز بالعديد من الآثار التي يمكن للسياح اكتشافها والتمتع بها تعود هذه إلى الرومان والآثار العربية الإسلامية، كما تتميز بوجود شريط ساحلي جذاب يبلغ حوالي (1200 كلم). (10). كما تتميز الجزائر بوجود سلسلة الأطلسية توجد بها أعلى قمة جبلية في الشمال (لآلة خديجة، 2308م) وجبال أخري معروفة كجبال (الاوراس، الونشريس) يتم استغلالها في تطوير السياحة الرياضية (التزحلق، التسلق، الصيد..الخ)

إضافة إلى مناطق سياحية أخري مثل منطقة الأطلس الصحراوي التي تتميز بوجود العديد من المقومات السياحية مثل السياحة المعدنية والحموية وغيرها كما أن هناك مناطق واحات شمال الصحراء التي تتميز بوجود واحات ونخيل وبحيرات ويتميز بتطور الصناعة الحرفية والتقليدية، ومنطقة الصحراء الكبرى التي تعرف بوجود مساحات شاسعة وجبال شاهقة (الهقار التاسلي)، تعرف هذه المنطقة بالسياحة الشتوية حيث المناخ معتدل على مدار السنة.

- **القطب السياحي المتميز الكبير**

يشمل هذا القطب جبال الهقار" الذي يقع أساسا في ولاية إليزي ويغطي مساحة تقدر بحوالي 284.618 كلم². به ثروات طبيعية، ثقافية وآ ثار تمثل 03 أصول رئيسية تساهم في تنمية السياحة في المستقبل . المساحات الكبيرة في هذا القطب المتميز تشمل لوحات الكهوف تعبر عن قيمتها التاريخية العالية. هذا التراث الثقافي محمي من طرف الحظيرة الوطنية (الحظيرة الوطنية بالطاسيلي) وقد صنف كتراث عالمي من قبل اليونسكو عام 1981م.

الشكل 06: القطب السياحي الكبير الهقار

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مؤشرات القطاع السياحي، 2015

إن هذا التنوع في المقومات السياحية التي نادرا ما تتوفر في بلد واحد (المناخ المعتدل، الجبال، الصحراء، الأنهار، المرتفعات، الآثار الدينية والتاريخية، الحمامات المعدنية) يجعل من الجزائر منطقة جذب للسياح بامتياز، ويمكن أن تكون بلد سياحي تنافسي مقارنة بالبلدان المجاورة، بشرط اعتماد سياسة واستراتيجة واضحة وتخطيط شامل وحصر لجميع المقومات وتحسينها (11)

1- شروط ترقية قطاع السياحة

- توفيرا لهياكل السياحية (الفنادق، المواقع، وسائل الاتصال، مواقع الترفيه والرياضة)،
- وجود الهياكل الأقل تكلفة توجد جنبا إلى جنب مع الهياكل ذات التكلفة العالية،
- الأمن السياحي الاستقرار السياسي والاجتماعي الأمني، المناخ، الإطار المؤسساتي،
- جودة الخدمات السياحية المقدمة،
- تطور القطاعات المرافقة (الصناعة التقليدية..الخ)
- التنوع السياحي (السياحة الثقافية، السياحة الرياضية،السياحة الحموية،ترفيهية، الدينية...الخ.

وهناك أنواع عديدة من السياحة يمكن تطويرها منها ما هو موجود ويحتاج إلي تطوير منها ما يحتاج إلي إعادة إحيائها نذكر منها السياحة الساحلية، الجبلية، الصحراوية، الحموية، سياحة العطل.

2- عوامل ضعف القطاع السياحي في الجزائر

تبين من خلال هذه الدراسة أن عوامل ضعف القطاع تكمن فيما يلي:

- عدم الاهتمام الحكومي بالسياسات السياحية.
- عدم استغلال الإمكانات الموجودة والمقدرات السياحية.
- ضعف القطاع المصرفي وعدم عصرنته (قابلية تحويل العملات).
- الخدمات السياحية الباهظة التكلفة (تكلفة يوم واحد في فندق (الشرطون) في مدينة وهران آو في الجزائر العاصمة تعادل تكلفة أسبوع في تونس في فندق ثلاث آو أربع نجوم.
- ضعف طاقة الاستيعاب (85 ألف سرير 66 بالمائة منها غير مصنفة في حين تتوفر تونس على 230 ألف سرير، والمغرب 150 ألف.**(12)**
- ضعف دور القطاع الخاص ودوره المحدود في السياحة في حالة الجزائر مقارنة بالمغرب.

إن الجزائر احتلت سنة 2013 المرتبة الرابعة في الوجهات السياحية الإفريقية بعد كل من المغرب وتونس وجنوب إفريقيا، وذلك حسب تقارير المنظمة العالمية للسياحة أن الجزائر لم تتأثر بالانخفاض المسجل في تدفق السياح بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وسجلت بذلك أزيد من مليوني سائح سنة 2010 وسجلت 7.2 مليون سائح سنة 2012 من بينهم 7.1 مليون جزائري مقيم في الخارج. وأرجعت المعطيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للسياحة دوافع الإقامة السياحية في الجزائر بالدرجة الأولى إلى الترفيه والاسترخاء والأعمال. وهو ما يدفع إلى إيجاد صيغ أخرى تأخذ في الحسبان خصوصيات الوافدين.

3- رؤية الجزائر لتطوير السياحة في أفاق 2025:

في مستهل الحديث عن الرؤية الحالية الجزائر ينبغي التأكيد على أن السياحة اليوم لم تعد نشاطا ترفيهيا ثانوية بل صارت السياحة صناعة تدر دخل كبيرا على البلدان التي تتميز بالجذب السياحي وان الجزائر انطلاقا مما سبق تتوفر على جميع المقومات التي تأهلها لتكون قطبا سياحيا بامتياز على الأقل في منطقة شمال إفريقيا. وتستقطب عدد هام من السياح خاصة سياح بلدان ضفة المتوسط هذا من جهة، ومن جهة أخري مطلب السياحة صار الآن ضمن احد المداخل التنموية في الجزائر وخاصة بعد انحصار الموارد التي تعتمد عليها في ظل سقوط أسعار البترول، وفي هذا السياق يشكل " **المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية** " **SDAT 2025** " الإطار المرجعي حاليا للسياسة السياحة في الجزائر ويترجم إرادة الجزائر في تثمين القدرات والمقومات السياحية الموجودة ويهدف هذا المخطط إلي تحقيق جملة من الأهداف:

- توسيع أثار تطور القطاع السياحي إلي قطاعات أخري كالصناعة التقليدية والحرفية، والنقل، والشعل، والخدمات..الخ
- تحسين أوضاع الاقتصاد الكلي من خلال الاستقرار التوازنات الكلية،
- تثمين المقومات السياحية وهي كثيرة (ثقافية، تاريخية، دينية، صحراوية، رياضية، حموية)،
- تحسين صورة السوق السياحية الجزائرية لجلب المزيد من السياح،
- توثيق الصلات بين السياحة والبيئة. **(13)**

أما في **آفاق 2030 من أجل تنمية السياحة بالجزائر** يشكل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة ويعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق (SDAT 2030) فهو المرآة التي تعكس هدف الدولة فيما يخص التنمية المستدامة وذلك من أجل الرقي الاجتماعي والاقتصادي على الصعيد الوطني طيلة العشرينية القادمة. و**حدد هذا المخطط خمسة أهداف كبرى لتنفيذ سياسة جديدة وهي:**

1- ترقية اقتصاد بديل للمحروقات،
2- تثمين صورة الجزائر وجعلها مقصدا سياحيا بامتياز،
3- تنشيط التوازنات الكبرى وانعكاسها على القطاعات الكبرى،
4- تثمين التراث التاريخي، الثقافي مع مراعاة خصوصية كل التراب الوطني،
5- التوثيق الدائم بين ترقية السياحة والبيئة.

كما أن قطاع السياحة والسفر في الجزائر سجل نموا بلغ 4 في المائة متفوقاً على قطاعات الخدمات المالية والنقل والتصنيع، مما يؤكد أهمية القطاع وضرورة العمل على تطويره ليحقق منافسة أكثر في الدول العربية. في الوقت الذي تتذيل فيه الجزائر الترتيب بالمركز 12 (المنظمة العربية للسياحة) لسنة 2013، حول عدد السياح القادمين إليها، حيث حلت في المرتبة 111 عالميا من بين 184 دولة ضمها التصنيف وكشفت آخر إحصاءات مقياس السياحة العالمي الصادر عن منظمة السياحة العالمية ارتفاع عدد السياح الأجانب إلى منطقة شمال إفريقيا بنسبة 4 بالمائة خلال سنة 2014.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة المتعلقة برؤية حول السياحة في الجزائر مقارنة بمثيلتها في تونس والمغرب، توصلنا إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- عدم تطور القطاع السياحي في الجزائر مقارنة بتونس والمغرب لا يعود إلى الإمكانات والمقدرات السياحية والمواقع الأثرية أو المؤسسات المرفقة للقطاع السياحي مثل الصناعات التقليدية والمؤسسات الصغيرة، فالجزائر غنية بالكنوز الثقافية والتاريخية والمقومات الحضارية بقدر ما يعود إلى:
- عدم الاهتمام الحكومي والسياسات والبرامج السياحية ضمن إستراتيجية التنمية،
- غياب الوعي والثقافة السياحية والدور المنوط بالقطاع الخاص للنهوض بالقطاع،
- النظرة التقليدية للقطاع باعتباره قطاع ترفيهي في الوقت الذي صار فيه القطاع مجالا للاستثمار وصناعة متكاملة،
- كما يعود أيضا إلى التواكل والضعف والتراخي الذي تركته الوفرة النفطية وارتباط الاقتصاد في الجزائر بمادة أولية واحدة وأثارها السلبية على بقية القطاعات،
- ظل قطاع السياحة لعقود متتالية حبيس النشاط الحرفي والجواري دون أن توليه السلطات أي اعتبار ليتدحرج تصنيفه من حيث الأهمية إلى مؤخرة الاهتمامات القطاعية بعد أن احتل قطاع المحروقات صدارة الترتيب،

- عدم الاهتمام بكل هذه المقومات التي تبغي غير مستغلة هو السبب في ضعف وعدم تطور القطاع السياحي في الجزائر،
- السياحة في الجزائر لا تزال في مرحلة النمو، إذ لا تساهم في الناتج المحلي الإجمالي إلا بما نسبته 8%، (تحتل المركز 26. أفريقياً، في ترتيب جذب البلدان للسياح)، إلى أن هناك طموحات كبيرة حاليا واهتمام من طرف السلطات العامة بهدف تطوير القطاع وانجاز مشاريع فندقية وسياحية في ظل استمرار أسعار النفط في الانخفاض وأثره على ضعف مداخيل ميزانية الدولة.

المصادر والمراجع:

1- ***بن منصور عبدالله وجلطي غانم (2011)***، *السياحة والتنمية الاقتصادية،ملتقي وطني حول سياسات إنعاش القطاع السياحي في الجزائر جامعة مستغانم.*

2- ***محمد بن بوزيان (2011)***، *السياحة الداخلية رافعة التنمية الاقتصادية ملتقي وطني حول سياسات إنعاش القطاع السياحي في الجزائر جامعة مستغانم الجزائر.*

3- ***بوفليح نبيل وتوقرورت محمد (2010)***، *دراسة مقارنة لواقع السياحة في دول شمال إفريقيا، ملتقي السياحة البويرة الجزائر.*

4- ***حاكمي بوحفص (2011)***، *السياحة في شمال إفريقيا، دراسة في المقومات السياحية للجزائر مقارنة بتونس والمغرب، ملتقي وطني حول سياسات إنعاش القطاع السياحي في الجزائر جامعة مستغانم الجزائر.*

5- ***حاكمي بوحفص مرجع سابق.***

6- ***بوفليح نبيل وتقروت محمد (2010)*** *دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا، حالة الجزائر، تونس، المغرب، الملتقي الوطني الأول حول السياحة في الجزائر – الواقع والآفاق، البويرة الجزائر.*

7- *وزارة السياحة المغرب " المخطط الازرق.*

8- ***ملف خاص القطاع السياحي*** *رؤية استراتيجية متجددة، مجلة المالية العدد 15 (2011) وزارة المالية المغرب.*

9- ***زايد مراد*** *(2010) السياحة كصناعة في الاقتصاد الوطني حالة الجزائر ملتقي بسكرة.*

10- ***Karim boudekhdekh and messaoud boudekhdekh (2012)*** *the challenges of the tourism sector in Algeria by raeding about the reality of it global competitiveness.*

11- ***هواري معراج وسليمان جردات (2004)***، *السياحة وأثرها علي التنمية الاقتصادية العالمية،دراسة حالة الجزائر،مجلة الباحث العدد 01 ورقلة الجزائر.*

12- ***لحسين عبد القادر (2012)*** *إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ماجاء به المخطط التوجيهي(2025) مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد 2 (2012).*

(13) ***المخطط للتوجيهي للتهيئة السياحية***،*وزارة السياحة الجزائر*

13- ***عبدالقادر شلالي (2010)***، *الواقع السياحي الجزائري وأفاق النهوض به في مطلع* ***2025*** *ورقة مقدمة إلى ملتقي البويرة الجزائر.*

www.tourisme.gov.ma http.

World Travel and Tourism Council, 2015.

World Development Indicators ; 2015.